

رأس المال وإعادة الإنتاج عند بييربورديو (١٩٣٠م - ٢٠٠٢م)

د/ أمينة رمضان العريفي (*)

مقدمة:

يرى بورديو أن كل مجال اجتماعي تشكل وفق ما يرغبه الإنسان فيه (الناحية التعليمية أو الثقافية أو الإقتصادية أو السياسية...الخ)، كما يتألف من عناصر متعادية تتصارع للحصول على رأس المال بأنواعه والاحتفاظ به، ففي المجال الإقتصادي يتنافس الأفراد ليحققوا تراكم رأس المال في صورة الأموال، بينما في المجال التعليمي، فإنهم يتنافسون للحصول على التأهيل الأكاديمي، وحال أن يتم الاعتراف برأس المال الثقافي الناجم عن هذه المؤهلات وغيرها، لا تحقق علاقات السلطة والسيطرة وجودها بصورة مباشرة، بل تصبح آليات موضوعية، أي مؤسسات اجتماعية تولّد علاقات السيطرة دون الحاجة إلى التدخل المباشر من المجموعة المسيطرة في المجتمع.

لذا بحث بورديو في سلسلة من الكتب، من بينها (إعادة الإنتاج في التعليم والمجتمع والثقافة Reproduction in Education, Society and Culture عام ١٩٧٠م)، و(التميز: نقد الاجتماعي للحكم والذوق La

(*) عضو هيئة تدريس – قسم علم الاجتماع – بكلية الآداب – جامعة الزاوية .

Distinction: Critique Sociale du Jugement عام ١٩٧٩م)، و(الإنسان الأكاديمي Homo Academicus عام ١٩٨٤م)، و(نبلاء الدولة La Noblesse d'Etat عام ١٩٨٩م)، في كيفية استمرار علاقات السلطة داخل المجتمع من خلال وسائل غير القمع، ويحدث هذا عن طريق تحويل رأس المال الإقتصادي إلى رأسمال رمزي.

محاولا – أي بورديو – أن يحلل عملية إعادة الإنتاج من خلال دراسته للنسق التعليمي ووظيفته، محاولاً استخدام مفاهيم للتفسير مثل: رأس المال، والعنف الرمزي، وإستراتيجية إعادة الإنتاج، في كتابه: (إعادة الإنتاج Reproduction in Education, Society and Culture عام ١٩٧٠م)، الذي قدم فيه طرحاً اجتماعياً للثقافة يتسم بالعملية، من خلال توضيح الرابطة القوية بين الظواهر الثقافية والسمات الهيكلية للمجتمع، وكيف ترتبط الأفكار الحاكمة في النظام الاجتماعي بتركيب الطبقات، وبإنتاج السلطة، وكيفية اكتساب هذه الأفكار لشرعيتها وديمومتها،

من خلال تحليل لإستراتيجيات إعادة الإنتاج في كتابه: (التمييز La Distinction: Critique Sociale du Jugement عام ١٩٧٩م)، يقوم على رؤية مفادها أن: "تشكل استراتيجيات إعادة الإنتاج نظاماً يميل إلى التغير بصورة منتظمة، وهو نتاج مبدأ توالدي يفرض الوحدة، وهذه الاستراتيجيات مجموعة من الممارسات التي تبدو متباينة كثيراً على السطح، ويستخدمها الأفراد والأسر بصورة واعية وغير واعية، لزيادة أصولهم أو الحافظ عليها، وبالتالي لتحسين موقعهم في البناء الاجتماعي أو المحافظة عليه، ومن خلال وساطة الميل نحو المستقبل، تعتمد هذه الاستراتيجيات أوَّلاً: على حجم وتكوين رأس المال قيد إعادة الإنتاج، وثانياً: على حالة أدوات

إعادة الإنتاج لقوانين الميراث، وسوق العمل، ونظام التعليم...الخ، التي تعتمد بدورها على حالة علاقات القوى بين الطبقات"[١].

وفي هذا الصدد يمكن أن نثير عدداً من التساؤلات حول تصور بورديو عن مفهومي رأس المال وإعادة الإنتاج: فماذا يقصد بورديو برأس المال؟ وما هي أنواعه؟ وكيف تتم إعادة إنتاج رأس المال داخل المجتمعات الإنسانية؟ وما هي الآليات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق هذه العملية؟ وما هو الدور الذي يلعبه الهابيتوس في إستراتيجية إعادة الإنتاج؟ وهل تختلف طبيعة إعادة الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، عنها في المجتمعات التقليدية؟

كل هذه الأسئلة، يحاول البحث أن يقدم إجابات واضحة عنها، في محاور رئيسية تم استخلاصها من خلال التحليل النظري لمجموع من القضايا التي ظهرت في كتابات بورديو السوسيولوجية.

أولاً: رأس المال Capital:

إن كلمة (رأسمال) عند بورديو تحتمل عدة تعريفات، بعيدة عن مصطلحات العلوم الإقتصادية، وهي تسمح بكشف صراعات أخرى غير الصراعات ذات الطابع الإقتصادي، وإذا ما فهمنا (الرأسمال) على أنه كل طاقة اجتماعية قابلة لأن تنتج (تأثيرات Effets) فإنه من اللازم اعتبار كل طاقة أن تكون مستخدمة (بشكل واعٍ أولا واعٍ) كأداة في عملية التنافس الاجتماعية، بمثابة رأسمال، فالأفضل إذا الأخذ بعين الاعتبار كل الممتلكات التي يستخدمها الفاعلون في ممارساتهم[٢].

(١) الجذور الفكرية للمفهوم:

يختلف تفسير بورديو لرأس المال عن معظم التصورات الماركسية(*)، حيث أنه يرفض فكرة الحتمية الإقتصادية، فلدى بورديو (إقتصاد الممارسات)، حيث يتبدى تأثيره عندما يتعين على الناس أن يقرروا كيفية بذل جهودهم، وينغمسون في ممارسات تهدف إلى توفير سلع نادرة، ولكنه لا يرى أن توفير السلع الإقتصادية يمثل هدفاً رئيسياً كامناً وراء النشاط الخاص، أو النظام العام بأسره. فهو يؤكد استقلال رأس المال الثقافي في المكانة والتميز، عن التفاصيل الضيقة لرأس المال الإقتصادي، ولا يشبه مفهوم بورديو مفاهيم كارل ماركس إلا فيما يخص التركيز على العمل والتراكم وإعادة الإنتاج، أي أنه يرى أن رأس المال ينبع من العمل، الطاقة الاجتماعية المنتجة، والتي يحصد نتاجها فاعلون اجتماعيون، والذين قد يكونون أو لا يكونون المنتجين لها، وتنتج أنماط عدم المساواة، من أسلوب تراكم الموارد لتصبح رأس مال من خلال عمليات تاريخية تتطلب استثماراً للعمل، وليس مجرد الفروق في الجهد والموهبة.

هذا ويركز بورديو وماركس على مدى خضوع هذه الموارد إلى التآكل الحتمي إذا لم نعمل على تجديدها، ففي الوقت الذي آمن ماركس بأن من بين الملامح الرئيسية في الرأسمالية، أنه يتعين على الرأسماليين أن يستثمروا رأسمالهم في عملية الإنتاج، حتى يعيدوا إنتاجه بصورة دائمة أكثر تقدماً، مؤكداً على: "أن جميع الأشكال ما قبل الرأسمالية، التي تسيطر عليها

(*) يتناول (كارل ماركس) رأس المال في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، لحظة تحليل الإنتاج الراسمالي، بمثابة إعادة إنتاج للعلاقة التي تعرف في رأس المال، فائض القيمة، وقوة العمل المأجور الذي هو مبداه ونتيجته، والمرحلة الثانية من رأس المال ليست البنية المنتظمة للميكانيزم الراسمالي، بل خاصيته التناقضية، وديناميته المنطقية، وجدليته التاريخية، أما المرحلة الثالثة من راس المال، فهي تجاوز التناقض بين رأس المال والعمل، بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية.

القيمة الإستعمالية، تميل إلى إعادة إنتاج نفسها مباشرةً كأشكال اجتماعية، فالعلاقات الاجتماعية كما هي، وشكلها السياسي المحتمل، هي التي تضمن الحفاظ (إعادة إنتاج) على العلاقات الإقتصادية التي تقوم في أساسها"[٣].
وعلى نفس المنوال نجد بورديو يرى أن الفاعلين الاجتماعيين الذين لديهم رأسمال من أي نوع، لا يستفيدون منه إلا بإستثماره في المباريات الاجتماعية، فمثلاً قد يتراكم لدى الأسرة ملكية مادية (رأس مال إقتصادي) وشبكة من المعارف (رأس مال اجتماعي)، ومكانة وتميز (رأس مال ثقافي)، من خلال الطريقة التي يربون بها أولادهم ويخططون لزواجهم، ولكن يتعين إعادة إنتاج هذا التراكم مع كل جيل، وإلا فإنه يُفقد.

(٢) أنواع رأس المال وتحولاته عند بورديو:

لقد ظل بورديو محتفظاً بكلمة (رأس مال)، بمعناها التقليدي، للدلالة على الرأسمال الإقتصادي، أكان هذا الرأسمال وراثياً، أو كان مُحصّلاً، إلا إنه لم يركز في أعماله على توزيع رأس المال الإقتصادي، بل على توزيع نمط آخر لرأس المال وهو رأس المال الثقافي الذي ينتج عبر إطار تعليمي تحدده الشهادة، وسنوات الدراسة، وعبر المكانة الموروثة في الأسرة.

ومن خلال المقارنة بين نمطي رأس المال (الإقتصادي والثقافي)، داخل الطبقة المسيطرة تبرز فئتين: الأولى، تتمثل فيمن يمتلكون كثيراً من رأس المال الاقتصادي، ونسبياً كمية أقل من رأس المال الثقافي، وفي المقابل فئة ثانية تمتلك جانباً كبيراً من رأس المال الثقافي، ونسبياً كمية أقل من رأس المال الإقتصادي. هذا الوضع المزدوج يظهر داخل الطبقات المتوسطة البرجوازية الصغيرة الصاعدة، الحائزة على مستوى أعلى من التحصيل الثقافي، والتي تتميز عن الطبقة البرجوازية الصغيرة المالكة أكثر للرأسمال الإقتصادي.

أضف إلى هذين الشكلين من الرأسمال شكل ثالث، ينبغي التنويه به (رأس مال الاجتماعي) المحدد أساساً بمجموعة العلاقات الاجتماعية، والذي من الممكن أن يخفي في ذاته أصوله الاجتماعية، وأن يستخدم كرأسمال.

وحسب رأي بورديو، يمكن لهذه الأنماط المختلفة من رأس المال، أن تتحول إلى أشكال أخرى من رأس المال، كرأسمال السياسي، والرأسمال القائم على سلطة الدولة، والرأسمال الرمزي، ورأس المال المعلوماتي (المعرفة)، ولكن التحول الأكثر قوة هو التحول إلى رأس المال الرمزي، لأن هذا الشكل من رأس المال هو الذي يستوعب ويدعم سائر الأشكال الأخرى من رأس المال، بحيث تفهم جميعاً باعتبارها أشكال شرعية.

(أ) أنواع رأس المال:

إن رأس المال عند بورديو يشتمل على رأس المال النقدي وغير النقدي، كما يشتمل على الأشكال الملموسة (المعنوية)، حيث يمثل رأس المال عنصراً أساسياً لتشكل الطبقات الاجتماعية، من حيث السيطرة والخضوع للسيطرة، فالرأسمال هو أساس الهيمنة والصراع، رغم عدم إدراك ذلك من قبل أطراف هذا الصراع، وإذا كان المجال يتضمن مجالات فرعية من القوة والصراعات حول الوضع والمكانة الاجتماعية، والسلطة الشرعية، فإن منطق رأس المال هو الذي ينظم تلك الصراعات.

بهذا اشتمل تعريف بورديو لرأس المال على الأشياء المادية، التي يمكن أن يكون لها قيمة رمزية، والأشياء الملموسة ذات المغزى الثقافي مثل: الهيبة، والمكانة، والسلطة. حيث يميز بورديو بين ثلاثة نماذج عامة لرأس المال، والتي تفترض لكل منها مجالاً ذا محتويات خاصة، وهذه الأنواع من رأس المال هي: رأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الإقتصادي.

(أ-١) رأس المال الثقافي Cultntal Capital:

ينقسم رأس المال الثقافي إلى قسمين: رأس مال مكتسب incorporated، وهو يقوم على أساس المؤهل التعليمي وعدد السنوات الدراسية، حيث يتطلب من الفرد عملية طويلة ومعقدة من الدراسة والاكتساب لمهارات المعرفة، ورأس مال موروث Objectiveted من وضع العائلة، وعلاقتها بالمجالات الثقافية المختلفة.

كما يعبر مفهوم رأس المال الثقافي، عن مجموعة الرموز والمهارات Competences الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة إنتاجها، واستمرارها ونقلها خلال العملية التربوية. ويركز هذا المفهوم على أشكال المعرفة الثقافية والتنافس أو الاستعدادت، والتي تعبر عن رموز داخلية مندمجة، تعمل على إعداد الأفراد للتفاعل بإيجابية مع مواقف التنافس، وتفسير العلاقات والأحداث الثقافية.

إذاً يوجد رأس المال الثقافي في أشكال متنوعة: حيث يشمل الميول والنزعات الراسخة، والعادات المكتسبة من عمليات التنشئة الاجتماعية، كما يتمثل في أشكال موضوعية مثل الكتب، والأعمال الفنية والأدبية والشهادات العلمية، وفي مجموعة الممارسات الثقافية مثل الأنشطة داخل النوادي وحضور الندوات...الخ.

هذا ويتوزع رأس المال الثقافي ويستهلك وفقاً لمجال خاص، هو مجال الثقافة، وهو مجال فكري متخصص له منطقةُ الخاص، وعملياته المميزة، ومؤسساته الخاصة، مثل النظم التعليمية والجمعيات العلمية، كما له هويته وأيديولوجيته في التبعية والاستقلال عن المجالات الاجتماعية الأخرى، مثل الإقتصاد والسياسة والدين...الخ، غير أن هذا المجال الخاص بالثقافة

يدخل في علاقة تناظر مع مجال الصراع الطبقي الدائر في المجتمع، ولذلك ينتظم هذا المجال حول تناقض بين ثقافة وأيديولوجية القوى المسيطرة في المجتمع التي تسعى إلى تحقيق الثبات النسبي، وبين ثقافة وأيديولوجية القوى الأخرى في المجتمع، والتي تسعى إلى تحقيق التغير والتقدم، حيث يمثل رأس المال الثقافي موضوع صراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، بهدف السيطرة على إنتاج وتوزيع رأس المال الثقافي، وبهدف احتكار العنف الثقافي في المجتمع، أي احتكار القدرة على فرض معاني ومبادئ بناء الواقع الاجتماعي وفق مصالح هذه القوة الاجتماعية، واحتكار القدرة على إخفاء المصالح الإقتصادية، وتحويل ما تمتلكه من رأس مال مادي إلى رأس مال ثقافي، حيث يلعب هذا النوع من رأس المال، دوراً هاماً في تحديد الخريطة الاجتماعية في أي مجتمع، لأنه يقسم المجتمع إلى فقراء وأغنياء، ومسيطرين وتابعين، ومن تقاطع محوري رأس المال الإقتصادي ورأس المال الثقافي في المجتمع، تتشكل المجالات الاجتماعية، ويتحدد موقع الفرد في هذا المجال، الذي يزوده بمبادئ معرفية ينظر بها للواقع الاجتماعي(٤).

(أ-٢) رأس المال الاجتماعي Social Capital :

لقد ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي، في إطار الربط بين الديمقراطية والتنمية، حيث أعطى البنك الدولي وغيره من المنظمات والهيئات الدولية اهتماماً كبيراً بالجوانب الاجتماعية للتنمية، لمواجهة التحديات الاجتماعية والتغيرات الإقتصادية، واعتبر مفهوم رأس المال الاجتماعي أحد المداخل التي تمكن من تحليل القوى الفاعلة في مجال التنمية، لأن المفهوم يعتبر بمثابة الرابط الذي يربط الجماعات المختلفة مع بعضها البعض، ويدعم العلاقات الاجتماعية التي تقوم على قيم مشتركة ومعايير ومؤسسات مختلفة، فرأس المال الاجتماعي يعد مصدراً من المصادر

المجتمعية التي تربط المواطنين وتوحدهم، وتمكنهم من مسايرة أهدافهم بصورة أكثر فاعلية، إذ تتحكم في إرادة المواطنين، وتدعوهم للتعاون مع بعضهم البعض في مجابهة الحياة بصورة جماعية(٥).

إذاً فمفهوم رأس المال الاجتماعي، يشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية، التي تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية، ويتم تكوينها في إطار بناء اجتماعي معين، ويمتد هذا البناء من الأسرة، وجماعات الجيرة والأصدقاء، ومؤسسات المجتمع المدني، إلى بقية مؤسسات المجتمع، ويأتي التركيز على هذا المفهوم في إطار التأكيد على ضرورة الاستفادة من الروابط والعلاقات غير الرسمية في عملية التنمية، خاصةً في البلدان النامية، التي تمثل تلك الروابط الآلية الأساسية، التي يعتمد عليها الفقراء للتكيف مع الحرمان الإقتصادي.

إنطلاقاً من هذه الفكرة ركز بورديو في تحديده لمفهوم رأس المال الاجتماعي على طبيعة العلاقات الاجتماعية، والتي تكون الأسرة هي الموقع الرئيسي لتراكم هذه العلاقات ونقلها عبر الأجيال، مُشيراً إلى أن الخلفية الاجتماعية والإقتصادية للأسرة، هي التي تحدد في كثير من الأحيان نوع العلاقة الاجتماعية التي تربط أفراد الأسرة الواحدة مع بعضهم البعض من ناحية، ومع بقية الأسر الموجودة في المجتمع من ناحية أخرى، فمثلاً: لو كانت الأسرة تملك النفوذ والسلطة، فإن هذا سوف يحدد لها طبيعة الموقع المتقدم الذي ستشغله في الفضاء الاجتماعي، أي إن العلاقات بين الفاعلين داخل البنية الاجتماعية هي التي تولد رأس المال الاجتماعي، وهذا يتطلب من الأفراد قدر من الإنفاق المادي والمعنوي، لتقدير حجم العلاقات والصلات الاجتماعية بالآخرين (كالدعوات والحفلات وتبادل الهدايا

والزيارات...الخ)، حيث يتم هذا الاستثمار في كثير من الأحيان دون قصد واعٍ.

ورغم أن حديث بورديو عن رأس المال الاجتماعي كان مقتضباً في كتاباته السوسيولوجية، إلا أن له الفضل في توجيه الاهتمام نحو هذا المفهوم، حيث قام العديد من الباحثين في مختلف التخصصات بدراسة رأس المال الاجتماعي وعلاقاته بالتنمية في أبعادها المختلفة: الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم هذه الإسهامات إسهام كلاً من (روبرت بوتنام Robert Putnam)، و(جيمس كولمان James Coleman). ففي الوقت الذي ركز فيه (بوتنام) دراسته الأولى عن رأس المال الاجتماعي في إيطاليا، وعلاقته بتنمية الديمقراطية واستغلال الموارد المتاحة، مؤكداً على "أن توافر الشبكات الاجتماعية، وما تتضمنه من قيم الثقة والتعاون، يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد"[٦]. اتجهت دراسة (كولمان) إلى البحث عن دور رأس المال الاجتماعي في خلق رأس مال بشري، مؤكداً على أن رأس المال الاجتماعي يستدل عليه من خلال ما يقوم به من وظائف تساهم في تحقيق أهداف فردية أو جماعية[٧].

وعلى الرغم من الاختلافات التي أحاطت باستخدام المفهوم، سواءً اقتصرت على تضييق نطاقه كما فعل (بتنام)، أو توسيع نطاق استخدامه كما استخدم عند (كولمان)، فإن جذوراً مشتركة تجمع بينهما، وتركز على شبكة العلاقات والمعايير، فلا يوجد اختلاف واضح بين مداخل دراسة رأس المال الاجتماعي، ولكن التمييز يكمن أساساً في اختيار أنماط الظواهر التي تخضع للتفسير، فنجد المدخل عند (كولمان) يعتمد على اختيار ظواهر متأصلة وموجودة على مستوى الأفراد، بينما نجده عند (بتنام) يعتمد على اختيار ظواهر متأصلة وموجودة على المستوى الجمعي.

أما (نان لين Nan Lin)، فينطلق في كتابه: رأس المال الاجتماعي، من مقولة رئيسية مؤداها: "أن رأس المال الكامن في العلاقات الاجتماعية، يتضمن مجموعة من الأطر البنائية، ويتضمن مجموعة من الأفعال والاختيارات، ويتضمن أيضاً مجموعة من الأبنية والشبكات الاجتماعية Social Networks، بالإضافة لمجموعة من الفاعلين Actors الذين يكونون تلك الشبكات، مؤكداً على أن السبب الأساسي وراء فشل دارسي رأس المال الاجتماعي في بناء نظرية متكاملة، هو وجود فجوة في فهم العلاقة بين الأبنية الاجتماعية، والفاعلين الذين تحتويهم تلك الأبنية لتحقيق مجموعة من الأهداف"(٨).

بهذا يمكننا تحديد ثلاث عناصر أساسية تدخل في تكوين رأس المال الاجتماعي هي:-

١- عدد من الأشخاص داخل شبكة العلاقات الاجتماعية، وهم على استعداد لمساعدة بعضهم البعض عند الحاجة.

٢- قوة العلاقة بين الأشخاص، وهي ما يحدد مدى استعدادهم للتعاون.

٣- الموارد التي يمتلكها الأفراد، سواء كانت موارد شخصية أو موارد اجتماعية.

(أ-٣) رأس المال الإقتصادي Economic Capital:

يعتمد بورديو على رأس المال الإقتصادي من خلال علاقته برأس المال الثقافي، باعتبار أن هذه العلاقة هي أساس بنية الطبقات الاجتماعية، والتي تتصارع وتتنافس على تحويل رأس المال الثقافي إلى رأس مال إقتصادي، أو تحويل كلاهما إلى رأس مال رمزي.

وبالرغم من إشارة بورديو إلى رأس المال المادي بمختلف مصادره، على اعتبار إنه يمثل رأس المال الإقتصادي، إلا إنه تفادى في معظم كتاباته تحليل مصادر الثروات المادية، في الوقت الذي يؤكد فيه على وجود مثل هذا النوع من الرأسمال وأهميته في حياتنا الاجتماعية، كما إنه تجنب أن يقدم تعريفاً واضحاً لهذا المفهوم، خشية أن يقع في المادية الماركسية من ناحية، واعترافه بأن مفهوم رأس المال الإقتصادي ليس في مجال تخصصه من ناحية ثانية، لذا فهو يوكل أمر تعريفه إلى الإقتصاديين بحكم تخصصهم، مكتفياً بالإشارة إليه في ضوء علاقته بصور رأس المال الأخرى.

(أ-٤) الرأسمال الرمزي Symbolic Capital:

إن الرمزية في رأس مال بورديو تسعى إلى خلق حالة نفسية خاصة، والإيحاء بتلك الحالة في غموض يتناقض مع الصورة المعهودة عنه تحت عنوان (الصرامة السوسيولوجية Jansenisme Sociologique)، ومع أن بورديو عدل موقف (ماكس فيبر)، فما أسماه رأس المال الرمزي هو ما أسماه (ماكس فيبر) الكاريزما Charisme فهو تعامل كمصلح اجتماعي على خلاف ما لاحظه فيبر، و(جاك بوفريس) و(ريمون أرون)، لأنه لا يمكن للعلم الاختياري أن يعلم أياً كان ما ينبغي عليه عمله. وأساس هذا الغموض، هو تصوره عن تعدد وجهات النظر أو المنظورية Perspectivisme، والإيحاء في مثل هذا البحث الاجتماعي لا يعتمد الصور الرمزية التي يقتنصها الخيال للتعبير عن خواطر النفس، أو مشاعر الحس، والسبب الذي يدعو الباحث الاجتماعي، على طريقة بورديو إلى الإيحاء بالرمزية، ليس الرغبة في الغموض والإبهام، أو العجز عن الإفصاح وبخاصة عند الموهوبين من الدارسين، وإنما مرده إلى إيمانهم بعجز العقل الواعي عن إدراك الحقائق النفسية التي لا يستطيع أن يردها إلى عواملها الأولية، فإنه لن

يستطيع بفضل هذا التحليل أن يقدم فكرة واضحة عن الحالة النفسية المركبة، وذلك لأن كل تركيب تتوالد فيه خصائص لا تتوافر في عناصره المكونة له، وإنما تأتيه من عملية التركيب بين من يريد إثبات وجود الطبقات، ومن يصر على إنكارها[٩].

والحقيقة التي يجب أن لا تغيب عنا هي، أن الأعمال التي كرسها بورديو لثقافة منطقة القبائل الجزائرية، يمكن أن نعتبرها المدخل لشرح الإشكالية المتعلقة بالممارسات الرمزية.

حيث يمكننا أن نتصور رأس المال الرمزي، ضمن هذه الجماعة التي تسوسها قواعد الشرف، بشكل تراكم Accumulation النفوذ، عن طريق توسيع علاقات القربي والعلاقات الاجتماعية، أو عن طريقة امتلاك الأراضي، كجزءً مكوناً للعلاقات الإقتصادية، ويتمتع الإنسان ذو المركز الممتاز، المقيد بالاعتبار والاحترام بخطوة حقيقية يستطيع أن يستخدمها في عقد الاتفاقات الإقتصادية داخل جماعته، والأسرة التي تكتسب عدداً مرتفعاً من العلاقات الاجتماعية، عن طريق الأعياد والاحتفالات، قد تلجأ إلى هذه العلاقات في فترة الحصاد العاجلة، لهذا يكون لنفوذ الأسرة المكتسب، ولشرفها الجماعي قيمة في تبادل الخيرات كما في إنتاجها[١٠].

ولعل هذا ما جعل بورديو يستخدم تعبير رأس المال الرمزي للإشارة إلى قيمة من العلاقات التبادلية بين البشر، تخضع للأعراف والعادات والقيم والأخلاق، وتنتظم قناعات وأشكالاً من الإيمان، وهذه القيمة لا تدخل في الحسابات المادية، ولا ينظر لها من زاوية التراكم والتكلفة والأسعار والربح وفائض القيمة، بل أن تكلفتها المادية –وقد تكون كبيرة- لا يقابلها بالضرورة ربح مادي مباشر، لكن يبقى لها وظيفة عامة اجتماعية وسياسية ومعنوية، من شأنها أن تؤمن شروط تراكم الثروة في المدى البعيد، وشروط إعادة

إنتاج ركائز السلطة الوطنية، وتماسك الجماعة واستقرارها، ومرونة العلاقات وسيولتها.

فطبقاً لآراء بورديو يوجد التبادل في كل المجتمعات سواء أكانت تقليدية مثل مجتمع القبائل الجزائرية، أم متقدمة أو حديثة مثل المجتمعات الغربية. وإن كان التبادل يحدث في المجتمعات الحديثة عبر قنوات اقتصادية مثل السوق، فإنه يتحقق في المجتمعات التقليدية عبر قنوات رمزية، حددها بورديو في أربعة أنواع من التبادل الرمزي وهي: رد الهدية أو الهدايا، ورد العدوان أو الإساءة، والزوجات، والأرض. وفي تحليله للنوعين الأولين (الهدية ورد العدوان) يتبع بورديو آراء مارسيل موس Mauss إلى حد كبير، لكن تحليله العام للأنواع الأربعة من التبادل الرمزي ينطلق من نظرية الرأسمال الرمزي والاستعدادات والميول الاعتيادية.

فأكثر المناسبات أهمية في عملية تقديم الهدايا في مجتمع القبائل الجزائرية هي مناسبات الزواج أو الأعراس والميلاد (إنجاب الطفل) والختان. وطبقاً لمفهوم الرأسمال الرمزي فإن مانح الهدية يكون في موقف من يملك القوة الرمزية، بمعنى أنه مثل الدائن، بينما من يتقبل الهدية فيكون في موقف المدين، بمعنى أن عليه أن يرد هدية مناسبة في مناسبة اجتماعية عند من أعطاه الهدية. فمانح الهدية يضيف لنفسه شرف اجتماعي أو رأسمال رمزي يتكاثر ويزداد، بينما الرأسمال الرمزي لدى المدين أو من أخذ الهدية يتناقص.

والمنطق نفسه ينطبق على عملية تبادل الأذى injuries أو العدوان. فالشخص الذي وقع عليه عدوان أو لحقه أذى على يد شخص آخر يكون في موقف الضعيف، بمعنى أن رأسماله الرمزي قد تدهور أو انخفض (فهو في موقف المدين) نتيجة عدم مقدرته على التحدي، بينما المتعدي يكون في

موقف الدائن، أي أن رأسماله الرمزي في ازدياد. ولذلك يعمل من وقع عليه العدوان كل جهده حتى يستطيع أن يقابل التحدي بالتحدي، وإلا فإنه يخسر شرفه أو رأسماله ويصبح تحت القوة الرمزية للمتحدي[١١].

يعرف بورديو في جهة أخرى، رأس المال الرمزي، ليشير إلى الشكل الذي يتخذه أي نوع من رأس المال الرمزي عندما يتم فهمه بطريقة معينة، هذه الطريقة تعتبر نتاجاً لإدماج التقسيمات أو التعارضات الواضحة في بنية توزيع هذا النوع من رأس المال (قوي/ ضعيف، غني/ فقير، متعلم/ أمي، ذكر/ أنثى)، وهذه التقسيمات تعبر عن مجموعة معتقدات خاصة بالأفراد، تجعلهم يدركون ويقيمون خصائص معينة وأنواعاً معينة من السلوك سواء كانت شريفة أو مُخلة بالشرف، فرأس المال الرمزي مثل أي ملكية، تكون مدركة من قبل فاعلين اجتماعيين، تسمح لهم مقولات إدراكهم بمعرفتها وإدراكها والإقرار بها.

بحيث تختلف درجة تمركز رأس المال الرمزي في المجتمع تبعاً لدرجة الاعتراف أو القبول أو الاعتقاد في السلطة، فمن خلال عملية التمركز هذه، تتأكد خصائص الهيمنة والسيطرة التي تعكس اختلافاً في المواقع وفي موازين القوى أو درجات الصراع، وبذلك فإن رأس المال الرمزي يدخل في مختلف المجالات، وفي مختلف أشكال السلطة والهيمنة، أو في مختلف أشكال العلاقات الاجتماعية، فأي علاقة اجتماعية هي علاقة سلطة، وتحتوي على رأس مال رمزي، وعلى معانٍ متجددة، فخاصية الشرف مثلاً تحمل معاني أخلاقية محددة، بحيث أن من يملك خصائص الشرف، (مثل القيم والمعتقدات والتصرفات) يعتبر شريفاً، ومن لا يملك هذه الخصائص يعتبر غير شريف، ويكون الشخص الشريف موضع احترام وثقة وتقدير تبعاً لما يملكهُ من رأس

مال رمزي، ومن ثم يرتبط رأس المال الرمزي بأهمية الموقع الذي يشغله الفرد، أو بالقيمة التي يضيفها الناس عليه، وهذه القيمة تتعلق بأنظمة الاستعدادات والتصورات للأشخاص المتوافقة مع البنى الموضوعية القائمة، حيث تسمى السلطة المرتبطة برأس المال الرمزي بـــ(السلطة الرمزية)، وهي سلطة لا مرئية، ولا يمكن أن تمارس إلا بتفاعل وتأييد أولئك الذين يأبون الاعتراف بأنهم يخضعون لها ويمارسونها.[١٢]

هذا وقد تناول عدد كبير من المفكرين، فكرة رأس المال الرمزي لدى بورديو، تحت مُسمى (رأس المال المعرفي)، حيث يرى (الفن توفلر) في كتابه: تحول السلطة، إنه قد تتحول المعرفة إلى ثروة، أي إلى رأسمال، كما قد تتحول إلى قوة وسلطة Power، لكنها ليست المعرفة المجردة نفسها وحدها التي تتحول أو التي تفعل ذلك، فالمعرفة تحتاج إلى أدوات لكي تحقق تحولها إلى سلطة أو إلى قوة ورأسمال، فهي تحتاج إلى وسائل (تقنية، مادية، فنية) تعمل على فعل المعرفة، وقد تتحول أيضاً إلى مشكلة إذا ما افتقدت تلك الاشتراطات والوسائل، فعلى المعرفة حقاً إذا ما أرادت أن تتحول إلى سلطة، إلى قوة، إلى ثروة، أن توجد أدواتها أوّلاً، أدوات فعلها وتحولها من معرفة مجردة إلى وقائع وأحداث وعلاقات، وإلى فعل في الواقع[١٣].

أما (توماس أ. ستيوارات) فيعيد لنا تحديد أولويات (البيزنس) في مختلف أرجاء العالم، في كتابه: (الرأسمال المعرفي عام ٢٠٠٢م)، من خلال أطروحته المركزية، والتي ركزت على أن أهم ما تمتلكه الشركات اليوم ليس السلع المادية أو التجهيزات والمعدات أو الرأسمال المصرفي، أو حصة السوق، وإنما السلع اللامادية، فهناك أشياء غير مادية، ومع ذلك فإن قيمتها كبيرة، بل وأكبر من قيمة السلع المادية، نذكر منها: الامتيازات أو الرخص المسجلة، ثم المعرفة التي يتمتع بها عمال الشركة، ثم المعلومات التي تمتلكها

الشركة عن الزبائن، وقنوات الاتصال أو شبكة العلاقات. فالثروة الغير مادية، هي ثروة غير مرئية بالعين المجردة، وهي ما ندعوه بالثروة المعرفية، مُشيراً إلى أن هناك نوعين من الرأسمال: رأسمال مادي، ورأس مال رمزي، فالفنانون والممثلون والشعراء والكتاب...الخ، كلهم يستطيعون أن يبيعوا شهرتهم مقابل مبالغ مادية تكبر أو تصغر، وعلى هذا النحو يتم تحويل الرأسمال المعرفي أو الرمزي، إلى رأس مال مادي، كما إن العديد من الشركات تستطيع أن تربح ملايين الدولارات عن طريق استخدام المعرفة بشكل فعال، وأما الشركة التي لا تملك المعرفة أو الخبرة الضرورية فإنها سرعان ما تفلس(١٤).

(أ–٥) الرأسمال السياسي Political Capital:

بداية دعونا نقتبس هذه الفكرة من بورديو: "للوهلة الأولى نرى أن أحد أكبر الاختلافات بين المجالين (المجتمع الألماني عن المجتمع الفرنسي)، وبين مبادئ التمييز التي تحددهما، يكمن في كون رأس المال الإقتصادي – أي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج– يوجد رسمياً خارج اللعبة، يترتب على ذلك زيادة الوزن النسبي لرأس المال الثقافي، لكن من البديهي أن الفروق في فرص حيازة الممتلكات والخدمات لا يمكن لها أن تحال بطريقة معقولة إلى فروق في حيازة رأس المال الثقافي ورأس المال المدرسي، ينبغي إذاً أن نفترض وجود مبدأ آخر للتفريق، نوع آخر من رأس المال يكون توزيعه اللامتكافئ سبباً في الفروق الملحوظة، على الأخص في الاستهلاك وأساليب العيش"(١٥).

إن تفكير بورديو هنا، يذهب إلى ما يمكن تسميته برأس المال السياسي، والذي يضمن لحائزه الاستمتاع الخاص بالممتلكات والخدمات

العامة، يلاحظ أيضاً هذا الاستحواذ على المصادر الجماعية عندما تكون هناك (نخبة) اشتراكية –ديمقراطية، في السلطة منذ أجيال عديدة، كما هو الحال في البلدان الإسكندنافية، نرى عندئذ أن رأس المال الاجتماعي، من النوع السياسي الذي يتم الحصول عليه من خلال أجهزة النقابات والأحزاب، يتم نقله عبر شبكة العلاقات العائلية، مؤدياً بذلك إلى تشكيل سلالة سياسية مالكة Dynastie حقيقية.

حيث يرى بورديو، أن النظم التي ينبغي تسميتها سوفيثية، قد رفعت عملية الاستحواذ الخاص على الممتلكات والخدمات العامة إلى أقصى مداها، عندما يتم التحكم الكلي تقريباً في الأشكال الأخرى للتراكم، يصبح رأس المال السياسي هو مبدأ التمييز الأساسي، ولا يكون لأعضاء النخبة السياسية Nomenklatura أنداداً آخرون، في الكفاح من أجل مبدأ السيطرة الذي يطغى في مجال السلطة والمكان، سوى حائزي رأس المال التعليمي.

(أ–٦) الدولة كرأسمال مكثف:

يرى بورديو أن الدولة هي حصيلة مسار تركيز أنواع مختلفة من رأس المال، رأس مال القوة البدنية أو أدوات القمع (جيش/ شرطة)، ورأس المال إقتصادي، ورأس مال ثقافي أو معلوماتي Informationnel، ورأس مال رمزي، تركيزاً يشكل بحد ذاته الدولة كحائز على نوع من رأس المال، معطياً سلطة على أنواع رأس المال الأخرى وعلى من يحوزونها.

إن تركيز أنواع رأس المال المختلفة، يقود بالفعل إلى انبثاق رأس مال خاص، متركز في يد الدولة، يسمح للدولة بممارسة سلطة على الحقول المختلفة، وعلى الأنواع المختلفة الخاصة من رأس المال، وبالأخص على معدل التبادل بينها، ويترتب على ذلك أن بناء الدولة يتم في الوقت نفسه مع بناء حقل السلطة منظوراً إليه كأرض الملعب الذي يتصارع في داخله حائزو

رأس المال عبر سلطة الدولة، والذي يعطي سلطة على مختلف أنواع رأس المال وعلى إعادة إنتاجها.

هذا ويتدرج بنا بورديو في تفسيره لتطور رأسمال الدولة، ففي البداية كانت الدولة تكتسب قوتها من رأس المال الفيزيقي الذي تم تفضيله في نماذج نشأة الدولة، من الماركسيين الذين مالوا إلى اعتبار الدولة كمجرد أداة للقهر، إلى ماكس فيبر وتعريفه التقليدي الذي يعني بأن المؤسسات المكلّفة بحفظ النظام يتم فصلها تدريجياً عن العالم الاجتماعي العادي، وبأن العنف الجسدي لا يمكن له أن يطبق إلا بواسطة مجموعة متخصصة، مكلفة خصيصاً لهذه الغاية، ومميزة بوضوح داخل المجتمع، وبأن الجيش المحترف قد أدى شيئاً فشيئاً إلى اختفاء الفروق الاقطاعية المهددة بصورة مباشرة للارستقراطية في احتكارها القانوني لوظيفة الحرب.

وعلى الدولة الوليدة أن تؤكد قوتها الجسدية في سياقين مختلفين: في الخارج، بالنسبة للدول الأخرى. وفي الداخل، بالنسبة للسلطات المضادة وللمقاومات، وتتجه القوى المسلحة تدريجياً إلى التمايز، فمن جانب القوى العسكرية المخصصة للتباري بين الدول، ومن جانب آخر قوى الشرطة المخصصة لحفظ النظام في الداخل.[١٦]

كما يمر تركيز رأسمال القوة الجسدية للدولة عبر إقامة نظام ضريبي فعال، بتساوٍ مع توحيد المجال الإقتصادي، وهكذا ينشأ تدريجياً منطق إقتصادي غاية في الخصوصية، قائم على الاقتطاعات بلا مقابل، وعلى إعادة التوزيع التي تعمل كمبدأ لتحويل رأس المال الإقتصادي إلى رأس مال رمزي، وهذا التعديل هو أحد الأبعاد الأساسية لتغيير الدولة السلالية إلى دولية غير شخصية. بحيث يظهر لنا نموذجاً آخر من رأسمال مع تطور

الدولة، وهو **رأس المال القضائي**، والذي يعتبر شكلاً مموضع ومقنن من رأس المال الرمزي، منطقه الخاص يختلف عن منطق تركيز رأس المال العسكري أو رأس المال المادي، ففي بداية القرن الثاني عشر والثالث عشر في أوروبا، كان يتواجد سوياً قضاء كنسي ومحاكم المسيحية، إلى جانب أنواع متعددة من القضاء المدني، إلا أنه شيئاً فشيئاً، جذب القضاء الملكي إليه الجزء الأكبر من قضايا الإجرام التي كانت تذهب فيما سبق إلى محاكم الاقطاعيين أو الكنيسة، وطور رجال القانون نظرية في الاستئناف تخضع للملك كل تشريعات المملكة، واختفى المحكَمون تدريجياً من المحاكم الاقطاعية، تاركين مكانهم لرجال قانون محترفين وموظفي القضاء، وبذلك قامت المملكة، مستندة على المصالح الخاصة للقانونيين المرتبطين بالدولة، وترافق مسار تركيز رأس المال القضائي مع مسار التفرقة الذي يؤدي إلى تشكيل حقل قضائي مستقل، فالهيئة القضائية تنتظم وتتراتب: الحكام Prevots يصبحون قضاة عاديين للأحوال العادية، والقضاة Baillis، والمحظيون Senechaux المتنقلون يصبحون مقيمين، وملازمين تدريجياً، ويتحولون إلى موظفين في القضاء لا يُعزلون، وينزعون شيئاً فشيئاً صلاحيات أصحاب الحق، أي القضاة الذين تم إحالتهم إلى وظائف شرفية. وفي القرن الرابع عشر، تم ظهور الوزارة العامة المكلفة بمتابعة الإدارة Office، وهكذا أصبح للملك وكلاء معنيون يتصرفون باسمه وأصبحوا تدريجياً موظفين(١٧).

(ب) التحول بين أنواع رأس المال عند بورديو:

إن الأنواع المختلفة لرأس المال كما يتحدث عنها بورديو، تربط عمليات التراكم والتحول عبر حقول مختلفة بأنواع رأس المال الخاصة، فرأس المال الإقتصادي لدى شخص ما قد يكون في صورة مصانع، ولدى

أخر قد يستثمر في مزارع، بينما يكون لدى شخص آخر عبارة عن المهارات التي اكتسبها.

ورغم أن بعض أنماط رأس المال ليست مالاً بالمعنى الحرفي للكلمة، إلا إنها تتحول إلى مال بدرجات متفاوتة. وعلى سبيل المثال فمكانة المحامي أو العالم أو الرياضي أو السياسي، هي مكانة متميزة ضمن ميدان معين، فالمحامي أو العالم الذي يجد نفسه في مكانة مرموقة داخل حقله بين زملائه، قد لا يجد نفسه معروفاً لدى جمهور عريض مثل الرياضي أو السياسي، ولكن هناك آليات تحول هذه المكانة إلى صورة أكثر عمومية، حيث قد ينضم هذا المهني إلى النادي المتميز نفسه، أو يحظى بدعوات إلى مناسبات الصفوة، ويتم اختياره لشغل مناصب مرموقة.

بحيث تعتمد درجة التحول في رأس المال على قوة الأفراد ومكانتهم الاجتماعية، وتعتمد هذه القوة والمكانة على ملكيتهم من الثروة، التي تُنتج من عدة مصادر: (إقتصادية: متمثلة في الدخل والملكية، ومعرفية ثقافية: متمثلة في المنافسة والأهلية والخبرة ومعنى التذوق، واجتماعية: متمثلة في العلاقات داخل وخارج الأسرة)، وبذلك تحدد مصادر رأس المال مستوى المكانة المرتبطة بنوعية الحياة، والوسائل اللازمة لإعادة إنتاج رأس المال، مما يترتب على ذلك أن الجماعات المختلفة في المجتمع، لا تختلف فقط في تملك وحيازة الأشكال المختلفة من رأس المال، ولكنها تختلف أيضاً في القوة المحددة لما هو متاح من رأس المال، وما هو غير متاح منها.

أما فيما يتعلق بعمليات التحول بين مختلف أنماط رأس المال –حسب رأي بورديو– فهناك معنيان لتحويل نوع ما من رأس المال إلى آخر: أحدهما، ينشأ عن عملية إعادة إنتاج رأس المال بين الأجيال، حيث يحرص

الأغنياء على إلحاق أولادهم بكليات مرموقة عادةً ما تكون خاصة وباهظة التكاليف، وهي طريقة لتحويل الأموال إلى رأس مال ثقافي ممثلاً في مؤهلات تعليمية، وهذا النوع أيضاً يمكن تحويله مرة أخرى إلى رأس مال إقتصادي. أما المعنى الثاني، فهو مباشر، فمثلاً: يستطيع الرياضي الناجح، أن يحول مكانته المرموقة إلى أموال، بأن يسمح باستخدام اسمه في الإعلانات عن منتج معين، أو وكالة تأمين، حيث تساعد شهرته على جذب العملاء.

هذا ويجب علينا أن ننوه إلى نقطتان مهتمان في نموذج الأشكال المختلفة لرأس المال، وتحويله لدى بورديو: أولاً: يعد القول بأن كل أنماط الحياة الاجتماعية تعمل بناءً على السعي وراء المصالح الإقتصادية، ليس إلا تبسيطاً مُخلاً لتعقيدات الحياة الاجتماعية الحديثة، فعندما يتصور بورديو رأس المال باعتباره متعدد الأشكال وفق المجال الذي يعمل داخله فإنه يؤكد أن:

أ- الناس يسعون وراء أنماط مختلفة من السلع، ويعملون على تراكم أنماط مختلفة من الموارد.

ب-كل هذه الأنماط تستمد معناها من العلاقات الاجتماعية التي تكون داخل المجالات المختلفة، (وليس مجرد أشياء مادية لها قيمة في حد ذاتها).

ج- إن النضال من أجل تراكم رأس المال ليس كافٍ، فالنضال من أجل إعادة إنتاج رأس المال مهم بصورة أساسية مماثلة، وغادة يعتمد على طريقة تحويله إلى أنماط أخرى عبر مختلف المجالات.

وثانياً: يرى بورديو أن مجالات مثل الفن والأدب والعلوم التي تعتمد على تجاهل أو رفض الناحية الإقتصادية، تعمل في الوقت نفسه بمنطق تراكم رأس المال وإعادة إنتاجه، فمن المعتاد أن نفكر في الدين والفن والأدب

كمجالات تقف على طرف النقيض من الحسابات الإقتصادية (التراكم الرأسمالي)، وحتى مجالات كالقانون، فإنها لا تشير إلى رأس المال الإقتصادي، بل إلى العدالة والخبرة الفنية في التوصل إليها، وهذا مهم إضافة إلى اعتبارات أخرى حتى يتمكن كل مجال من التباهي باستقلاليته.

ثانيًا: إعادة الإنتاج وآلياته reproduction:

إن نظرية بورديو التي تتعلق بإعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي، تقوم على كيف أن جيل ما أو مجموعة، تحاول أن تضمن بقائها في الأجيال الجديدة ونقل سماتها إليها من خلال التعليم الذي يلعب دوراً بارزاً في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، حيث يحتاج النجاح التعليمي بصفة أساسية إلى مجال عريض من السلوك الثقافي يمتد إلى معلم غير أكاديمي بصورة واضحة: (طريقة السير، أو لهجة الحديث مثلاً)، فالأطفال في الأسرة الميسورة تعلموا هذا، كما تعلموه مدرسوهم، ولكن لم يتعلم هذا أطفال الطبقات المحرومة، ويجد أطفال الطبقات الميسورة أنفسهم في حالة تكيف سهلة مع ما يتوقعه التعليم منهم بسهولة ظاهرة، بينما يجد أطفال الطبقات المحرومة صعوبة في مواجهة التحديات أمامهم، ويتصرف أفراد المجموعتين وفق معطيات تربيتهم. حيث يعتقد بورديو أن سهولة التكيف، تأتي كنتيجة لجهد اجتماعي ضخم بذله الآباء، يزود هذا الجهد الأبناء بالاستعداد من ناحية السلوك ومن ناحية الفكر، مما يضمن لهم النجاح ضمن النظام التعليمي، ثم يقومون بدورهم بتوريث هذا في المجال الاجتماعي الأوسع، أي الطبقة الاجتماعية التي يحتلها الأبناء[١٨].

(١) الجذور الفكرية للمفهوم:

إن فعل إعادة الإنتاج الاجتماعية، وبشكل خاص إعادة نسق علاقات الطبقات، يؤكد المعطيات الإحصائية التي تتناول توزيع الثروات الإقتصادية

والثقافية، فالدراسات الحركية المتصاعدة Mobilite ascendante تفترض إعادة إنتاج إجتماعية وثقافية يجدر التنويه بها. وإن كانت البنيوية الكلاسيكية في دراستها للمجتمعات التقليدية تميل إلى الاعتقاد بأن ثبات البنى هو أمر مكتسب دون أن تتحمل مسؤولية التساؤل عن الشروط المولدة لعمليات التكرار هذه، فقد حاولت الماركسية أن تقدم جواباً إجمالياً لمشكلة إعادة إنتاج نسق الطبقات، ولكن مقتصراً على العلاقات الإقتصادية، ومضخماً إلى أقصى حد العلاقة الوحيدة لتملك رأس المال. بينما اتجه تحليل بورديو إلى عكس ذلك، وهو استخلاص كل النتائج من أفعال إعادة الإنتاج الثقافية، متوقفاً بشكل خاص عند وظائف النسق المدرسي لعمليات إعادة الإنتاج هذه، وعند التمايز الثقافي، وتفرض هذه الدراسات إدخال مجموعة من التصورات، وبشكل خاص تفسير مفاهيم العنف الرمزي، والرأسمال الثقافي، وإستراتيجية إعادة الإنتاج، فبدون شك ليس للمدرسة إلا وظيفة واحدة هي تجديد التعسف الثقافي وفرض شرعية الطبقات المسيطرة، غير أن هذا الفعل المحدد للمدرسة يجهله غالبية الناس، فهو بشكل خاص يخفى الأيديولوجية التقليدية لتكافؤ الفرص التي تهدف إلى جعلنا نقبل أن المدرسة تعمل تحديداً على توفير المساواة التامة في الحظوظ للطلاب، ولا تعطي النجاح إلا لمستحقيه.

أما إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية عند جيذنز، فهي الطريق نحو تكوين البنية المستمرة عبر الزمن، فوجود البشر وتفاعلهم سوياً، وتخليقهم الدائم لأساليب جديدة، يولد آليات استمرار، هي التي تجعل النظام الاجتماعي ممكناً، وهي التي تكسب البناء استمرازه عبر الزمن، بحيث حدد (جيذنز) أربعة آليات أساسية تساهم في عملية إعادة الإنتاج تمثلت في:

١- المعرفة Knowledge: فلكل مجتمع لديه مخزون معرفي كبير يطلق عليه (جيذنز) المعرفة المشتركة Mutuel Knowledge،

وهي المعرفة المتضمنة في نسيج التفاعل الاجتماعي، والتي غالباً ما يستخدمها الفاعلون الأفراد في توجيه تفاعلاتهم وجهة معينة، بل إن الفاعلين -غالباً- ما يكونون على وعي بهذا الاستخدام للمعارف رغم عدم تصريحهم بذلك إلا في حالات التفاعلات العقلانية.

٢- الروتينية routinization: أولى (جيدنز) أهمية خاصة لمفهوم الروتينية ودورها في إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية، فالفاعلون الأفراد -وكذلك الجماعات- يستخدمون نماذج منظمة أو جاهزة Typified schemes في مجرى حياتهم الاجتماعية، ويحدث ذلك في المواقف المعتادة أو المتكررة، فالأفراد يعرفون قواعد محددة للقيام بضروب مختلفة من النشاط، وهنا تتشكل الممارسات الاجتماعية في علاقات مؤسسية.

٣- الثقة Trust: وتتخلق الثقة عبر الإيقاعية المنتظمة للحياة الاجتماعية، وتظهر الثقة هنا بمثابة اللحمة التي تربط الأفراد من خلال اندماج ذواتهم سوياً في بناء نفسي واحد، وتتضح أهمية الثقة في استمرار الحياة الاجتماعية، عندما ننظر في الظروف التي تفتقد فيها هذه الثقة.

٤- الكوابح Constraints: وتتخلق عبر عملية التفاعل مجموعة من الكوابح، التي تعمل على استقرار عمليات التفاعل على النحو الذي يرغب فيه معظم أفراد المجتمع، حيث قسم (جيدنز) الكوابح إلى ثلاثة أنماط:

أ) الكوابح المادية: وهي ترتبط بالحدود الفيزيقية والبيولوجية المفروضة على الحركة عبر الزمان والمكان، والقدرات التفاعلية المرتبطة بالحدود الجسدية للكائنات البشرية وبالظروف المادية المحيطة بهم.

ب) العقاب السلبي Negative sanction: وينتج هذا النمط من الكوابح، صور العقاب الذي يستخدمه بعض الفاعلين تجاه البعض الآخر، وتتحدد أشكال العقاب السلبي في ردود الأفعال تجاه السلوكيات المخالفة للأساليب الشعبية والعرف والمحرمات، كما تتحدد في ردود الأفعال تجاه السلوك الذي يكسر الأوامر الإدارية.

وفي ضوء ذلك فإن صور العقاب السلبي تظهر على مستويين: الأول، في علاقات التفاعل اليومي، عندما تظهر السلوكيات المخالفة للأعراف والتقاليد. والثاني، في العلاقات المؤسسية، حيث يكون العقاب وسيلة نظامية لاستخدام القوة.

ج) الكوابح البنائية Structural Constraints: وهي الكوابح الكامنة في الطريقة التي يعمل بها البناء الاجتماعي، وفي العلاقات البنائية بين الذوات المتفاعلة، وهذا النوع من الكوابح يعد في نظر (جيدنز) كوابح سياقية Contextual، أي أنها ملتحمة بالنسيج السياقي Contextuality للحياة الاجتماعية، فكل ذات فاعلة تسلك في إطار سياق، فالذات تسلك في إطار وضعها الاجتماعي وما يفرضه هذا الوضع من ممارسات معينة، كما يحدد الوضع الاجتماعي للذات الفاعلة علاقات بعينها عليها أن تدخل فيها.

إن المحصلة النهائية لآليات إعادة الإنتاج هذه، هي أن البناء الاجتماعي، يشير إلى عناصر الاستمرار، ولكن هذا الاستمرار ليس استمراراً استاتيكياً، فالبناء الاجتماعي يشير إلى الملامح أو الخصائص البنائية Structuring التي تجعل الممارسات الاجتماعية توجد عبر آماد طويلة من الزمان والمكان، والتي تمنح الممارسات الاجتماعية شكلاً نسقياً(١٩).

إذاً فبورديو وجيذنز يتفقان في العموم على عملية إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، إلا إنهما يختلفان في الآليات التي تساهم في تحقيق هذه العملية، ففي الوقت الذي ركز فيه (جيذنز) على: المعرفة، الروتينية، الثقة، الكوابح، كآليات أساسية تساهم في عملية إعادة الإنتاج، نجد بورديو يعطي الأولوية لمؤسسات اجتماعية تمثلت في الأسرة والمدرسة والدولة، مُركزاً بشكل مباشر على النظام التعليمي المؤسسي ودوره في إعادة الإنتاج.

(٢) آليات إعادة الإنتاج عند بورديو:

يحدد بورديو آليات إعادة الإنتاج في أربع آليات رئيسية هي: الأسرة، والمؤسسة التعليمية التربوية، والدولة، والهابيتوس. وفيما يلي تحليلاً لهذه الآليات:

(أ) دور الأسرة في عملية إعادة الإنتاج: •

إن العائلات أجسام "أجساد اتحادية Corporate bodies" تحيا بنوع من إعادة الإنتاج Conatus، حسب معناه لدى إسبينوزا(*) ، أي بنزوع إلى استمرارية وجودها الاجتماعي، بكل سلطاته وامتيازاته الذي هو أساس إستراتيجيات إعادة الإنتاج، استراتيجيات الخصوبة، إستراتيجيات زواجية، ميراثية، إقتصادية وأخيراً إستراتيجيات تعليمية، فكلّما كان رأس المال الثقافي للعائلات أكثر أهمية، كان وزنه النسبي أكبر من رأس المال الإقتصادي، استثمرت أكثر في التعليم المدرسي، وكلما كانت الاستراتيجيات الأخرى في

(*) يرى إسبينوزا أن نزوع شيء ما إلى استمرارية وجوده وحفظ ذاته، ما هو إلا جوهر الشيء نفسه، ويشير مصطلح Conatus إلى ذلك الجوهر الذي يعني الاستمرارية في الوجود.

إعادة الإنتاج، خصوصاً الميراثية التي تستهدف النقل المباشر لرأس المال الإقتصادي، نسبياً أقل فاعلية وأقل مردودية.

هذا النموذج، الذي قد يبدو شديد التجريد، يسمح بفهم الأهمية المتزايدة التي تعطيها العائلات، وخاصة العائلات المتميزة، ومن بينها عائلات المثقفين أو المعلمين أو أصحاب المهن الحرة للتعليم في جميع البلاد الصناعية، كما يسمح النموذج بأن نفهم أن المعاهد العليا، تلك التي تقود الأوضاع الاجتماعية إلى أعلى، تصبح أكثر فأكثر محتكرة بالكامل بأطفال الفئات المتميزة، وبصورة أوسع لا يسمح النموذج فقط بأن نفهم كيف تحفظ المجتمعات الصناعية استمراريتها، ولكن أيضاً كيف تتغير تحت تأثير التناقضات الخاصة بنمط إعادة الإنتاج التعليمي[٢٠].

فالعائلة -كما يراها بورديو- فئة اجتماعية موضوعية أساساً، كفئة اجتماعية تساهم في إعادة إنتاج الوضع الاجتماعي لأعضائها، ولكي نفهم كيف تتحول العائلة من وهم اسمي إلى مجموعة واقعية يرتبط أعضاءها بروابط عاطفية، ينبغي أن نأخذ في الحسبان كل العمل الرمزي والتطبيقي الذي يزود كل عضو من العائلة (بروح العائلة) المولدة للتضحية والتضامن والكرم.

وحيث تقع مسؤولية هذا العمل على النساء بشكل خاص، فهن مكلفات بصيانة العلاقات داخل عائلاتهم، وفي أغلب الأحيان مع عائلات أزواجهن عن طريق الزيارات والمراسلة، ولا يمكن لبُني القرابة، والعائلة كجسد أن تدوم إلا مقابل خلق مستمر للمشاعر العائلية كمبدأ معرفي في الرؤية والتقسيم، فعملية الاندماج هذه لا غنى عنها لدرجة أن العائلة توجد وتستمر كجسد[٢١]. والعائلة تلعب بالفعل دوراً حاسماً في الحفاظ على النظام الاجتماعي، وإعادة إنتاج بنية المجال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، إنها

أحد الأمكنة لتراكم رأس المال في أنواعه المختلفة، ونقله بين الأجيال، إنها تحفظ وحدته من أجل الوراثة، فهي مؤهلة للوراثة، إنها الذات الرئيسية لاستراتيجيات إعادة الإنتاج، ويلاحظ ذلك مع توريث اسم العائلة، وهذا عنصر أساسي للرأسمالي الرمزي الوراثي، فالأب ليس إلا فاعلاً ظاهراً في تسمية ابنه، لأنه يسميه طبقاً لمبدأ لا يخضع لسيطرته، وهو عندما يورث اسمه الخاص (اسم الأب) فإنه ينقل سلطة ليس هو خالقها، وهكذا فالعديد من الأفعال الإقتصادية لا يكون موضوعها الإنسان الإقتصادي الفرد المنعزل بل جماعات، وأهمها العائلة سواء تعلق الأمر مثلاً: باختيار مؤسسة تعليمية أو شراء منزل، وهذا يعني أن كل العائلات وكل الأعضاء داخل العائلة، لا يتمتعون بالقدرة نفسها والاستعداد نفسه للتوافق مع التعريف السائد، كما نرى ذلك في حالة المجتمعات الريفية، حيث يكون هم العائلة هو الحفاظ على البيت كمجموع للملكية المادية، فنزوع العائلة في الحافظ على كيانها واستمرارية وجودها مع ضمان كمالها، لا ينفصل عن النزوع للحفاظ على كمال ممتلكاتها المهددة دائماً بالتفتت، فقوى الاندماج وبالتحديد الاستعدادات الأخلاقية التي تدفع إلى التوحيد بين مصالح الأفراد الخاصة والمصلحة الجماعية للعائلية، ينبغي لها أن تعمل مع قوى الانشطار، أي مع مصالح مختلف أعضاء الجماعة المضطرين إلى قبول النظرة الجماعية، والقادرين على فرض وجهة نظرهم الأنانية. فأحد خصائص المسيطرين هي أن لهم عائلات ممتدة ومتماسكة بشدة، لأنها متحدة ليس فقط بسبب تآلفات السيماء الاجتماعي*(الهابيتوس)، بل أيضاً بسبب تضامن المصالح، أي بواسطة رأس المال ومن أجل الرأسمال، في الوقت نفسه، تعمل العائلة على استمرارية إعادة إنتاج رأس المال عبر الأجيال[٢٢].

(ب) دور المؤسسة التعليمية التربوية في عملية إعادة الإنتاج:

لكي يعطينا بورديو نظرة شاملة لطريقة عمل آليات إعادة الإنتاج التعليمي، يستحضر لنا مبدئياً الصورة التي استخدمها عالم الفيزياء (ماكسويل) لكي يسهل فهم كيفية تعليق فاعلية القانون الثاني للترمودنياميكا قائلاً: "يتخيل ماكسويل شيطاناً يقف بين الجزئيات التي في حالة حركة وهي ساخنة بدرجة ما، أي سريعة بدرجة ما، عندما تمر الجزئيات أمامه يقوم بعملية فرز، فيرسل الجزئيات الأسرع في وعاء ترتفع درجة حرارته، ويرسل الجزئيات الأبطأ في وعاء آخر تنخفض درجة حرارته، وبذلك يحتفظ بالفارق، وبالنظام الذي كان سينعدم لو تم الأمر بصورة أخرى"(٢٣).

وتتصرف المؤسسة التعليمية بطريقة شيطان ماكسويل نفسها، فهي تحفظ النظام الموجود مسبقاً، أي بالهوة التي تفصل بين التلاميذ الحاصلين على كميات غير متكافئة من رأس المال الثقافي رغم هدر الطاقة اللازمة لإجراء عملية الفرز، فالنظام التعليمي يقوم عبر سلسلة من عمليات الفرز، بالفصل بين الحائزين على رأس مال ثقافي موروث، والمحرومين منه، ولأن الفروق في الاستعدادات وثيقة الارتباط بالفروق الاجتماعية، حسب نوع رأس المال الموروث، تتجه المؤسسة التعليمية إلى الاحتفاظ بالفوارق الاجتماعية الموجودة، علاوة على ذلك، تقيم المؤسسة التعليمية، عن طريق إحداث قطيعة بين طلاب المدارس العليا، وطلاب الكليات، حدوداً اجتماعية موازية لتلك التي تفصل بين الارستقراطية الكبيرة والارستقراطية الصغيرة، وبين هذه الفئات والكادحين البسطاء، وهذا الفصل محدد في شروط الحياة نفسها، بالتعارض بين حياة العزل للإقامة الداخلية في المدارس، والحياة الحرة للطالب، ثم بعد ذلك في مضمون وتنظيم عمل الإعداد للمسابقات: فمن جانب، هناك الأطر الصارمة وأشكال التعليم شديدة المدرسية، وفوق ذلك

مناخ من المتباري يفرض الطاعة، ويشبه بصورة ساخرة عالم المؤسسة الاستثمارية. ومن جانب آخر، تحتوي حياة الطلبة التي تقترب من تقاليد الحياة البوهيمية، على درجة أقل من الانضباط والالتزام حتى في الوقت المخصص للعمل(٢٤).

وهكذا فالمؤسسة التعليمية التي أمكن الاعتقاد، في وقت ما، أن بإمكانها إدخال شكل من سلطة الجدارة عن طريق تفضيلها للاستعدادات الفردية في مواجهة الامتيازات الوراثية، تميل عبر الرابطة الخفية بين الاستعداد المدرسي والميراث الثقافي، لأن تقيم ارستقراطية دولة حقيقية تكفل الألقاب المدرسية سلطتها وشرعيتها.

ويستند بورديو مرة أخرى إلى صورة (شيطان ماكسويل) التي استخدمها، ليوضح أن هذه الصورة تنطوي على فلسفة للفعل خاطئة، ورؤية محافظة للواقع الاجتماعي، نظراً لأن الفاعلين الاجتماعيين في الواقع، سواء كانوا تلاميذ يختارون مساراً أو مجالاً أو أسراً تختار مدرسة ما لأبنائها، ليسوا جزئيات خاضعة لقوى آلية، ويتصرفون مجبرين بمقتضى الأسباب، كما يعتقد المدافعون عن نظرية الفعل الرشيد Rational Action Theory، بل إن الذوات هم في الواقع عوامل تتحرك بالممارسة والمعرفة مزودة بحس عملي Sens pratique، وهو نظام مكتسب من الأفضليات ومبادئ الرؤية والتقسيم، ومن بنى معرفية دائمة، ومن صورة للفعل توجه عملية إدراك الموقف والإجابة الملائمة.

وبمعنى آخر فإن الجزئيات التي تتقدم باتجاه الشيطان تحمل في داخل هيأتها، قانون اتجاهها وحركتها، ومبدأ (النداء الباطني) الذي يوجههم إلى هذه المؤسسة أو ذلك المجال، وأن الوزن النسبي في رأس مال المراهقين، أو

رأس مال عائلاتهم، للرأس المال الإقتصادي والثقافي، يوجد مترجماً من جديد في نظام من الأفضليات، يدفعهم إلى تفضيل إما الفن على حساب النقود، وأشياء الثقافة على حساب شؤون السلطة أو العكس، وكيف تشجعهم بنية رأس المال هذه، من خلال نظام الأفضليات الذي تنتجه، على أن يتوجهوا في اختياراتهم التعليمية ثم الاجتماعية، تجاه هذا القطب أو ذاك في مجال السلطة (القطب الثقافي أو قطب الأعمال)، وأن يتبنوا الممارسات والآراء الموائمة(٢٥).

ولعل هذا يقودنا إلي فحص الصلة بين الجنوح المدرسي الجديد المتزايد في فرنسا، ومنطق المنافسة الضاربة التي تخيم على المؤسسة التعليمية، وعلى الأخص تأثير القدر الذي يمارسه النظام المدرسي على المراهقين، بحيث تفرض المؤسسة التعليمية في الغالب تقييماتها الشاملة وأحكامها التي تقوم بتصنيف التلاميذ في تدرج واحد حسب درجات الجودة، فيجد المستبعدون أنفسهم محكوماً عليهم طبقاً لمعيار مقبول ومُقر جماعياً، وهو الذكاء.

لهذا لا يجدون سبيلاً لاسترداد الهوية إلا القطيعة مع النظام التعليمي والنظام الاجتماعي، أو الأزمة النفسية والمرض العقلي، وقد تصل في كثير من الأحيان إلى الانتحار.

وإذا ما حللنا الخلل في الأداء التقني الذي هو من وجهة نظر النظام نفسه، أي من وجهة نظر العائد التقني، ناتج من الأولوية المعطاة لإستراتيجيات إعادة الإنتاج الاجتماعي، فإننا نلحظ المكانة الدنيا التي تعطيها العائلات موضوعياً للتعليم الفني مقارنة بالمكانة التي تعطيها للتعليم العام، فكبار القادة وهم أنفسهم خريجو الجامعات العامة الكبرى، أو المدارس العليا، يدعون إلى إعادة تقدير التعليم الفني الذي انحدر كثيراً، في الوقت الذي

يعتبرون فيه دخول أبنائهم إلى التعليم الفني كارثة، هذا التناقض نفسه نجده في الموقف الذي يتخذه هؤلاء القادة تجاه النظام التعليمي الذي يدينون له بمراكزهم والسلطة الشرعية التي عن طريقها شغلوا هذه المراكز، وكأنهم أرادوا الحصول على الفوائد التقنية من العملية المدرسية دون تحمل تكاليفها الاجتماعية[٢٦].

هذا ولقد كشفت دراسات متعددة في فرنسا وفي انجلترا والسويد عن أن الهوة بين توزيع الطبقات الاجتماعية، وبين مدى كونها ممثلة في مؤسسات التعليم تزداد عمقاً في المراحل المتقدمة من التعليم وتبلغ أوجها في التعليم الجامعي، مما يؤدي إلى تباين في حظوظ الانتساب إلى المهن التي تتطلب تأهيلاً طويلاً، والتي تمنح مسؤولية أعلى، ولعل هذا ما حاول بورديو وزميله باسرون أن يوضحاه من خلال تحليلاً يقدماه للتعليم بمعناه العام أكثر من مجرد التعليم النظامي، وتوضيح كيف أن التعليم ينفذ مخططاً ثقافياً اعتباطياً، ويعتمد في الواقع لا الظاهر على السلطة، حيث يلعب التعليم دوراً جوهرياً في إنتاج الثقافة وإعادة إنتاجها داخل النظام الاجتماعي، ويجري هذا التحليل ليس فقط على المستوى النظري، ولكن أيضاً من خلال ما وضعه الباحثان من أطروحات تجريبية يمكن اختبارها ضمن خلفية أوسع من التحول التاريخي للنظام التعليمي.

لقد أكد كل من بورديو وباسرون Passeron على أن التعليم يسهم في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم، فيساعد بذلك على تثبيته واستمراره، ولكن كيف يكون ذلك؟

في رأي بورديو وباسرون Passeron، أنه لا يمكن فهم أية ظاهرة تعليمية كتمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة في مراحل التعليم، أو تمثيل

الجنسين أو نسبة المتخرجين، مالم توضح هذه الظاهرة ضمن أنظمة العلاقات التي تتعلق بها، وبشكل عام ما لم يتم إرجاعها إلى نظام التعليم وبنية العلاقات الطبقية، ذلك أن أية ظاهرة تعليمية إنما تظهر فيها دائماً بنية نظام التعليم في فرنسا عند أبناء العمال الزراعيين من ١.١ إلى ٢.٧%، وعند أبناء العمال من ١.٣% إلى ٣.٤%، وعند أبناء الفلاحين من ٣.٤% إلى ٨.٠%، بينما ازدادت هذه الفرص من ٣٨.٠% إلى ٥٨.٧% لدى أبناء الكوادر العليا والمهن الحرة ومن ٥٤.٤% إلى ٧١.٥% لدى أبناء الصناعيين.

إن هذه الزيادات الخام لا تعني بحد ذاتها، أن التعليم العالي ينحو إلى تحقيق علاقات اجتماعية أكثر ديموقراطية، ولابُد من تحديد كامل معناها الاجتماعي للوقوف على الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالي، ومن هذه الزاوية يمكن القول إن زيادة الفرص التعليمية عند أبناء العمال، وإن كانت بنسبة ١٥% لا يمكن أن يكون لها المعنى نفسه الذي تتخذه الزيادة الحاصلة في فرص أبناء الصناعيين، وإن لم تتعدّ الأخيرة نسبة ٤٠%، ذلك أن الزيادة التي تميز الفرص الجامعية لأبناء العمال، رغم ارتفاعها لم تجعل بعد من التعليم العالي مستقبلاً معقولاً بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعية، أما الزيادة الحاصلة عند أبناء الصناعيين –خاصة إذا أضفنا إليها استئثار هذه الفئة بالمدارس الكبرى، وببعض أنواع الدراسات العالية الخاصة، كالسينما والمسرح والتصوير، وهي غير محسوبة في الإحصاءات السالفة– فتنحو إلى تحقيق شيء من الإشباع التعليمي بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعية، ثم إن حساب الفرص المشروطة للدخول إلى الكليات المختلفة يظهر أن زيادة تمثيل الطبقات الدنيا، اقتصرت على كليات الآداب والعلوم دون أن تصاحبها أية

زيادة في تمثيلهم في الكليات الأخرى، الأكثر قيمة كالطب والصيدلة والهندسة.

وعلى العكس فإن زيادة تمثيل أبناء الطبقات الدنيا في كليات الآداب والعلوم صاحبه تحول أبناء الطبقات العليا أكثر عن هذه الكليات، وتوجههم بنسب أعلى باتجاه الكليات الأكثر مردوداً إقتصادياً– اجتماعياً[٢٧].

وهكذا يمكن الاستنتاج بأن الزيادات الحاصلة لا تمثل أية ديموقراطية تعليمية بقدر ما تشكل نوعاً من الإزاحة إلى أعلى لبنية الفرص الجامعية، عند مختلف الفئات الاجتماعية، وبذلك يكون نظام التعليم قد كرس من خلال منطقه الخاص، الامتيازات الثقافية للفئات السائدة، ولا عجب إذن أن يعتبر بورديو وباسرون، دور المعلمين في معاودة الإنتاج الاجتماعي دوراً مركزياً، فالمعلمون على نمطهم التقليدي، لهم من خبرتهم التربوية الكلية ما يجعلهم متأهبين للعمل من أجل ديمومة نظام القيم الذي يرتكز عليه رأسمالهم الثقافي، وهم بالتالي لا يتورعون عن تقدير التلاميذ الذين يبدون في سلوكهم تلك القيم بالذات، ولذلك يقلل المعلمون من عزيمة الطلاب، ويبخسونهم حقهم في أن يكونوا ما هم عليه، ويحملونهم على الاعتقاد بأهمية محاولتهم للفوز بالرأسمال الثقافي ذاته.

ولعل ما يؤيد حكمة التحليل الذي قام به بورديو وباسرون، هو أن المعلمين يعتقدون عموماً، بقيمة التربية التي يقدمونها للطلاب بحد ذاتها، وذلك شاهد واقعي على فعالية استعدادهم للعمل في ذلك المضمار، مع العلم أن المعلمين يقرون بأهمية التربية من حيث توزيعها للفرص الحياتية على الناس، ويعترفون بأن بعض الأولاد يأتون إلى المدرسة وهم متزودون بما يؤهلهم للاستفادة من النظام التعليمي أكثر من غيرهم، ولكن اعتراف

المعلمين هذا لا يزعزع ثقتهم عادةً بقيمة ما يدرسونه في حد ذاته، من هنا تتضح أهمية شهادة: Agregation أو شهادة الأستاذية في فرنسا، مع أنها من الناحية التقنية ليست مؤهلاً أفضل من الدكتوراه، ولكن الناس تعودوا أن يتكبدوا المشاق للفوز بها، لأنها تؤمن للفائز وظيفة في نظام التعليم الثانوي، وبالتالي تمنحه النفوذ ليؤثر في الطلاب ويعيد عملية الإنتاج الطبقي(٢٨).

بذلك يوضح لنا بورديو وباسرون، أن الآليات التي يعمل من خلالها النظام التعليمي على تثبيت وإعادة إنتاج بنية الثقافة والمجتمع القائم، لا تكمن في محتوى العملية التربوية، أي في طريقة تدريس المحتوى الدراسي نفسه، فإذا أردنا أن نحدد عوامل النجاح في العمل التربوي، علينا أن نتجه إلى تحليل التنوعات الاجتماعية والأكاديمية للمتلقي (التلميذ).

حيث يستخدم بورديو مصطلح (الاتصال البيد اجوجي Pedagogical Communication)، في تعبيره عن العلاقة الاجتماعية للاتصال البيدا جوجي، ليشير من خلاله إلى مركب العلاقات الذي يتكون من رأس المال الثقافي، أي مجموعة القدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها خلال عملية التربية، ومجموعة علاقات القوى السائدة بين الجماعات الاجتماعية، وهذا المركب العلائقي، الذي يتكون من رأس المال الثقافي وعلاقات القوى التي تتم من خلالها العملية التربوية، هو ما يكون بالفعل العلاقات البنيوية الموضوعية داخل نظام تعليمي ما.

وفي ضوء هذا الفهم لفعالية الاتصال التربوي، نجد بورديو شديد الانتقاد لتلك الدراسات والبحوث التي تحاول تحديد سبب النجاح أو الإخفاق الدراسي، بعوامل منفصلة مثل الخلفية الاجتماعية للتلاميذ أو الجنس أو الإقامة أو كفاءة المعلم، وغير ذلك من العوامل المختلفة. فبالنسبة لبورديو، فإن الفشل

أو النجاح أو حتى الانخراط في نوع من التعليم، لا يمكن إرجاعه بطريقة ميكانيكية إلى أي من هذه العوامل خارج إطار النظام التربوي أو داخله.

(ج) دور الدولة في عملية إعادة الإنتاج:

يرى بورديو أنه في المجتمعات، تساهم الدولة بنصيب حاسم في إنتاج وإعادة إنتاج أدوات بناء الواقع الاجتماعي، وباعتبارها بنية تنظيمية وهيئة منظمة للممارسات، تمارس بشكل دائم فعلاً مشكلاً لاستعدادات مستمرة، من خلال كل الإجبارات والضوابط الجسدية والعقلية التي تفرضها بالنمط نفسه على مجمل الفاعلين، علاوة على ذلك تفرض وتكرس كل مبادئ التصنيف الأساسية حسب: (الجنس، والسن، والكفاءة، والخلفية الأسرية...الخ)، وهي سبب للفاعلية الرمزية، ولكل طقوس تأسيس العائلة، وأيضاً الطقوس التي تُزاول من خلال أداء النظام المدرسي، كمكان للتكريس تتأسس فيه بين المصطفين والمستبعدين فروق مستمرة[٢٩].

(د) دور الهابيتوس في إستراتيجية إعادة الإنتاج:

يشدد بورديو في كتابه: (إعادة الإنتاج Reproduction in Education, Society and Culture عام ١٩٧٠م)، على عملية ترسيخ الهابيتوس الطبقي وعملية تشربه ونقله، بينما في كتابه: (التمييز La Distinction: Critique sociale du jugement عام ١٩٧٩م)، يشدد على الاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون agents لضمان التمايزات الاجتماعية وأنماط الاعترافات المميزة، ويمكننا أن نلمح بين الكتابين تطوراً نحو مفهوم إعادة إنتاج إستراتيجيات التصنيف الاجتماعي، فنظراً لأن المدرسة تنقل إلى الأطفال والطلاب رؤوس أموال رمزية، فهي تتيح لهم أيضاً الوسائل لاستخدامها في إستراتيجيات التصنيف الاجتماعي، والحال أن

المدرسة ليست الوحيدة التي تساهم في نقل الهابيتوس، فالدراسات التي أجريت حول الطلاب في العلوم الإنسانية، بينت في الواقع، إلى أي حد يتمتع الورثة heritiers بوسائل خارج الجامعة، حتى يتمايزوا عن الطبقات المحرومة، وهنا ينفتح باب حقل جديد من الدراسات لا يهتم فقط بتحليل إعادة الإنتاج الثقافية بكل سياقاتها، بل بتحليل الممارسات الهادفة إلى إعادة الإنتاج: إستراتيجيات إعادة الإنتاج، أي تحليل هذه الإستراتيجيات المختلفة التي تسمح بإعادة إنتاج علاقات الطبقات باللجوء إلى مختلف التمايزات(٣٠).

بهذا قام بورديو بتعميق تجليلاته لآليات إعادة الإنتاج قبل كل شيء في إتجاهين: فمن ناحية يحاول أن يبرز بدقة الدور الذي تلعبه الكليات الكبيرة في هذه العملية، ومن ناحية أخرى يركز على أهمية الهابيتوس في إستراتيجيات إعادة الإنتاج.

فالهابيتوس -حسب رأي بورديو- مهم في هذا السياق، من حيث أنه يمثل إستدخال نمط محدد من الشروط الاجتماعية والإقتصادية، وحيث تحدد من خلال هذا لا شعورياً الإستراتيجيات التي ينبغي أن تتبع بصفة عامة، إضافة إلى أن الهابيتوس هو الذي يعمل كوسيط بين الموقع الذي يشغله الشخص في الحيز الاجتماعي وبين سلوكه وميوله، وفي الهابيتوس تتجسد التجارب الشخصية للشخص وأيضاً تجارب أسرته، وحتى إذا كان من غير الممكن أن يمر أفراد من نفس الطبقة الاجتماعية بالتجارب نفسها، وفي الوقت نفسه والترتيب أيضاً، فإن فرصة مواجهة مواقف تخص هذه الطبقة أكثر أهمية لأعضاء هذه الطبقة منها لأعضاء الطبقات الأخرى.

كما أن طبيعة إعادة الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية تختلف عنها في المجتمعات التقليدية، لأنه في العالم التقليدي، تتدخل علاقة القرابة وتحدد العلاقة بين إعادة الإنتاج في النظام وممارسات الفاعلين، وفي النظام

الرأسمالي يتدخل رأس المال نفسه في تجديد العلاقة، وفي كلا المجتمعين يجد هذا التدخل جذوره في الهابيتوس.

والحقيقة أنه بالرغم من الإسهامات الجلية التي قدمها بورديو في فكرته عن إعادة الإنتاج إلا أن المأخذ الذي يؤخذ على بورديو في تحليله لقضية إعادة الإنتاج، هو التركيز المبالغ فيه، على المؤسسة التعليمية التربوية، ودورها التعسفي الذي تقوم به في معاودة إنتاج آليات السيطرة والهيمنة الاجتماعية. حيث يشير سعيد المصري في دراسته عن: التراث الشعبي والبناء الطبقي، بأن مفهوم الانتاج الثقافي عند بورديو قد أصبح مرتبطاً بمؤسسات ثقافية متخصصة، ورغم أن أبحاث بورديو عن النظام التربوي أثبتت أن الناس من مختلف الأصول الاجتماعية يستجيبون بشكل مختلف للتقاليد الثقافية التي تفرضها المؤسسات التعليمية، فإن هذه النتجية لم تدفع بورديو إلى توسيع مفهوم الإنتاج الثقافي وربطه بالتباينات الطبقية. بل ظل الإنتاج الثقافي -حسب رؤية بورديو- مقصوراً على مؤسسات ثقافية تنتج الثقافة في داخلها وتعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي خارجها[٣١].

الخاتمـــة :

لقد استطاع بيير بورديو أن يقدم رؤية تحليلية لمفهومي رأس المال وإعادة الإنتاج من خلال نزعته الفكرية المرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاصر، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:-

١- يرى بورديو أن كل مجال إجتماعي تشكل وفق ما يرغبه الإنسان فيه: الناحية التعليمية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية...الخ، كما يتألف من عناصر متعادية تتصارع للحصول على رأس المال بأنواعه والاحتفاظ به، ففي المجال الاقتصادي يتنافس الأفراد ليحققوا

تراكم رأس المال في صورة الأموال، بينما في المجال التعليمي، فإنهم يتنافسون للحصول على التأهيل الأكاديمي، وحال أن يتم الاعتراف برأس المال الثقافي الناجم عن هذه المؤهلات وغيرها، لا تحقق علاقات السلطة والسيطرة وجودها بصورة مباشرة، بل تصبح آليات موضوعية، أي مؤسسات اجتماعية تولّد علاقات السيطرة دون الحاجة إلى التدخل المباشر في المجموعة المسيطرة في المجتمع.

٢- إن كلمة رأسمال عند بورديو تحتمل عدة تعريفات، بعيدة عن مصطلحات العلوم الاقتصادية، وهي تسمح بكشف صراعات أخرى غير الصراعات ذات الطابع الاقتصادي، وإذا ما فهمنا رأس المال على أنه كل طاقة اجتماعية قابلة لأن تنتج تأثيرات Effets، فإنه من اللازم اعتبار كل طاقة أن تكون مستخدمة (بشكل واعٍ أو لا واعٍ) كأداة في عملية التنافس الاجتماعية بمثابة رأسمال، فالأفضل إذا الأخذ بعين الاعتبار كل الممتلكات التي يستخدمها الفاعلون في ممارستهم.

٣- إن رأس المال عند بورديو يشتمل على رأس المال النقدي وغير النقدي، كما يشتمل على الأشكال الملموسة (المعنوية) ذات المغزى الثقافي مثل: الهيبة، والمكانة، والسلطة. حيث يميز بورديو بين ثلاثة نماذج عامة لرأس المال، والتي تفترض لكل منها مجالاً ذا محتويات خاصة، وهذه الأنواع من رأس المال هي: رأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاقتصادي.

٤- إن الأنواع المختلفة لرأس المال كما يتحدث عنها بورديو، تربط عمليات التراكم والتحول عبر مجالات مختلفة بأنواع رأس المال الخاصة، فرأس المال الاقتصادي لدى شخص ما قد يكون في صورة

مصانع، ولدى آخر قد يستثمر في مزارع، بينما يكون لدى شخص آخر عبارة عن المهارات التي اكتسبها. وعلى الرغم من أن أنماط رأس المال ليست مالاً بالمعنى الحرفي للكلمة، إلا إنها تتحول إلى مال بدرجات متفاوتة، بحيث تعتمد درجة التحول في رأس المال على قوة الأفراد ومكانتهم الاجتماعية، وتعتمد هذه القوة والمكانة على ملكيتهم من الثروة، التي تُنتج من عدة مصادر: (إقتصادية: متمثلة في الدخل والملكية، ومعرفية ثقافية: متمثلة في المنافسة والأهلية والخبرة ومعنى التذوق، واجتماعية: متمثلة في العلاقات داخل وخارج الأسرة). حيث تحدد مصادر رأس المال مستوى المكانة المرتبطة بنوعية الحياة أو الوسائل اللازمة لإعادة إنتاج رأس المال، مما يترتب على ذلك أن الجماعات المختلفة في المجتمع، لا تختلف فقط في تملك وحيازة الأشكال المختلفة في رأس المال، ولكنها تختلف أيضاً في القوة المحددة لما هو متاح من رأس المال، وما غير متاح منها.

٥- هناك - حسب رأي بورديو- معنيان لتحويل نوع ما من رأس المال إلى آخر: أحدهما، ينشأ عن عملية إعادة رأس المال بين الأجيال. أما المعنى الثاني، فهو مباشر، فمثلاً يستطيع الرياضي الناجح، أن يحول مكانته المرموقة إلى أموال، بأن يسمح باستخدام أسمه في الإعلانات عن منتج معين.

٦- تقوم نظرية بورديو في إعادة الإنتاج الثقافي والاجتماعي، على كيف أن جيل ما أو مجموعة، تحاول أن تضمن بقائها في الأجيال الجديدة ونقل سماتها إليها من خلال التعليم الذي يلعب دوراً بارزاً في إعادة

إنتاج النظام الاجتماعي. حيث يعتقد بورديو أن سهولة التكيف، تأتي كنتيجة لجهد اجتماعي ضخم بذله الآباء، يزود هذا الجهد الأبناء بالاستعداد من ناحية السلوك ومن ناحية الفكر، مما يضمن لهم النجاح ضمن النظام التعليمي، ثم يقومون بدورهم بتوريث هذا في المجال الاجتماعي الأوسع، أي الطبقة الاجتماعية التي يحتلها الأبناء.

٧- في الوقت الذي تعتقد فيه البنيوية الكلاسيكية في دراستها للمجتمعات التقليدية، بأن ثبات البنى هو أمر مكتسب دون أن تتحمل مسؤولية التساؤل عن الشروط المولدة لعمليات التكرار هذه، حاولت الماركسية أن تقدم جواباً إجمالياً لمشكلة إعادة إنتاج نسق الطبقات، ولكن مقتصراً على العلاقات الاقتصادية. إتجه تحليل بورديو إلى عكس ذلك، وهو استخلاص كل النتائج من أفعال إعادة الإنتاج الثقافية، متوقفاً بشكل خاص عند وظائف النسق المدرسي لعمليات إعادة الإنتاج، وعند التمايز الثقافي.

٨- يحدد بورديو آليات إعادة الإنتاج في أربع آليات رئيسية هي: الأسرة، والمؤسسة التعليمية التربوية، والدولة، والهابيتوس.

المراجـــع :

(1) Pierre Bourdieu, La Distinction Critique sociale due jugement (Paris: Edition Minuuit, 1979) . p. 125.

(٢) بيير بورديو، ج.د. فاكون، أسئلة علم الاجتماع، فى علم الاجتماع الانعكاســى ترجمــة: عبد الجليل الكور، مراجعة: محمد بودودو، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولــى، ١٩٩٧، ص١٧٥.

(٣) أندريه توزيل، وسيزار لوبوزينى، وإيتين بالبيار، ماركس ونقده للسياسة، ترجمــة: جوزيف عبد الله، دار التنوير للنشر والطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٦٦.

(٤) حسن البيلاوى، التربية وبنية التفاوت الاجتماعى الطبقى: دراسة نقدية فى فكر بيير بورديو، مجلة دراسات تربوية، العدد ٣، ١٩٨٤، ص ص ١٢٨-١٢٩.

(٥) ناهد صالح، وهدى مجاهد، التقرير الاجتماعى: نظرة للماضى، رصــد للحاضــر، رؤية للمستقبل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الأول: التقارير الاجتماعية الدولية والأوروبية، ٢٠٠٤، ص ١٠١.

(6) Robert Putnam, Making Democracy Work (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(7) James Colman, "Socail Capital in the Creation of Human Capital. American Journal of Sociology, vol. 94, Supplement, 1990.

(8) Nan Lin, Social Capital: A Theory of Social Structure and Action (Cambridge: Cambridge University Press, 2001) pp. 4-8.

(٩) بيير بورديو، الرأسمال الرمزى والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عبد السلام بن عبــد العالي، مجلة الفكر العربى المعاصر، مركز الإنماء القومى، بيــروت، العــدد ٤١، ١٩٨٦، ص ٤٦.

(10) Pierre Bourdieu, Outline of a Theory of Practice, (Cambridge, 1977). p.78.

(١١) السيد حافظ الأسود، الأنثروبولوجيا الرمزية: دراسة نقدية مقارنة للاتجاهات الحديثة في فهم الثقافة وتأويلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ٧١-٧٢.

(12) Pierre Bourdieu, Outline of a Theory of Practice,op.cit. p.187.

(١٣) آلفن توفلر، تحول السلطة، ترجمة: فتحى بن شتوان وعثمان نبيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ١٩٩٢، ص ص ٣٦-٣٧.

(١٤)توماس أ. ستيوارت، الرأسمال المعرفى وتنظيم القرن الحادى والعشرين، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٢، ص ص ٢١-٢٢.

(١٥)بيير بورديو، أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: أنور مغيث، دار الأزمة الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٤٢.

(١٦)بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص١٣٦.

(١٧)نفس المرجع السابق، ص ص ١٣٧-١٣٨.

(18)Derek Robbins, ed. Pierre Bourdieu (London: Sage Publications, 2000) University of East London, p. 505.

(١٩)أحمد زايد، آفاق جديدة فى نظرية علم الاجتماع: نظرية تشكيل البنية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الثالث والثلاثون، العددان الأول والثانى، ١٩٩٦، ص ص ٧٧-٨٢.

(٢٠)بيير بورديو، أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢١) بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص١٦٣.

(٢٢) بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص١٦٤ – ١٦٦.

(٢٣) بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص٤٩.

(٢٤) بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص٥٠.

(٢٥) بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص٥٢.

(٢٦) بيير بورديو، نفس المرجع السابق، ص ص ٥٤-٥٥.

(27)Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, Reproduction in Education, Society and Culture. (Paris: Edition de Minuit, 1970), pp 200-210.

(28)Ibid., p. 215.

(٢٩) سعيد إسماعيل، فلسفات تربوية معاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد ١٩٨، ١٩٩٠، ص ١٧٤.

(30)Pierre Bourdieu, La Distinction: Critique sociale du jugement, op. cit. pp. 113.

(٣١) سعيد المصري، التراث الشعبي والبناء الطبقي: دراسة في عمليات إنتاج الثقافة الشعبية وتداولها بين فقراء الحضر في القاهرة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٤.